

**A**

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERALA/44/125  
13 February 1989  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

## الجمعية العامة



UN/SA COLLECT

FEB 16 1989

الدورة الرابعة والأربعون

UN/SA COLLECT

مسألة انتاركتيكا

رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩  
وموجهة الى الأمين العام من الممثل  
الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف ، باسم ممثلي أنتيغوا وبربودا ، وأوغندا ، وباكستان ، وبنغلاديش ،  
ورواندا ، وزامبيا ، وسري لانكا ، والسودان ، وعمان ، وغانا ، وكينيا ، وماليزيا ،  
ونيبال ، ونيجيريا ، بأن أنقل اليكم رفق هذه الرسالة بيانا عن مسألة انتاركتيكا .

وسيكون من دواعي امتناننا أن تتفضلوا بالعمل على تعميم هذه الرسالة  
ومرفقها بوصفهما وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة في إطار البند المعنون  
"مسألة انتاركتيكا" .

(توقيع) رضالي اسماعيل

السفير

مرفق

بيان من ممثلي أنتيفوا وبربودا ، وأوغندا ،  
وباكستان ، وبنغلاديش ، وزواندا ، وزامبيا ،  
وسري لانكا ، والسودان ، وعمان ، وغانا ،  
وكينيا ، وماليزيا ، ونيبال ، ونيجيريا  
بشان مسألة انتاركتيكا

إن التقارير التي تتحدث عن تسرب النفط من سفينة الامداد "باهيا باريزو" ، التي جنحت في ٢٨ كانون الثاني/يناير وغرقت في ١ شباط/فبراير ١٩٨٩ أمام ساحل شبه جزيرة انتاركتيكا الغربية ، تشير من جديد المسألة الهامة المتعلقة بايجاد آلية مناسبة لادارة انتاركتيكا وفقا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه . والطبيعة الهشة الضعيفة التي يتسم بها نظام القارة الايكولوجي تحتم اجراء جميع الانشطة المتعلقة بالقارة مع ايلاء الاهتمام الكامل بالحاجة الى حماية القارة من مثل هذه المخاطر .

إن تسرب النفط من "باهيا باريزو" ، التي أفادت التقارير أنها كانت محملة ب ٢٥٠ ٠٠٠ غالون من وقود الديزل ، قد نتج عنه مقتل أسماك الكريل كما أنه أضر بطيور البطريق والنوء والنورس وبأشكال أخرى من الحياة البرية بالقرب من موقع التسرب . وإن حادثا من هذا النوع ، ما لم يُتدارك باجراء سريع فعال ، يمكن أن يتحول الى كارثة كبرى لنظام الحياة البحرية والبرية الحساس الذي تتمتع به القارة . ويبرز حادث "باهيا باريزو" الحاجة الى نظام عالمي قادر على تحمل المسؤولية في حالة تهديد البيئة . ومن الجلي أن الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا ، على الرغم من معرفتها التكنولوجية والعلمية بالقارة ، لم تف بمسؤولياتها لمعالجة مثل هذه التهديدات للبيئة ، ويرجع ذلك الى غياب الآليات المؤسسية الملائمة في نطاق نظام المعاهدة ذاته .

وما برحت المناقشات الدائرة بشأن مسألة انتاركتيكا في الامم المتحدة تجذب الانتباه الى هشاشة نظام انتاركتيكا الايكولوجي والى الحاجة الى اطار عمل صارم متعدد الاطراف يتم التفاوض بشأنه مع الاشتراك الكامل لجميع أعضاء المجتمع الدولي وفقا لمبدأ التراث المشترك . ومن المناقض لهذه الحقيقة الأساسية أن غالبية الدول الأعضاء أدانت تجاهل الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا لقرارات الجمعية

العامّة ذات الصلة بآنتاركتيكا ، لاسيما القرار ٤٦/٤٢ بآء المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ الذي طلب ، في جملة أمور ، فرض وقف آختياري للمفاوضات الرامية إلى وضع نظام للمعادن في آنتاركتيكا .

كما يبرز آادث "باهيا باريزو" مسيس الحاجة إلى قيام الاطراف الاستشارية في معاهدة آنتاركتيكا بإعادة النظر في التصديق على اتفاقية تنظيم الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في آنتاركتيكا ومنح التأييد الكامل لقرارات الجمعية العامّة ذات الصلة بآنتاركتيكا ، وبصفة خاصة القرار ٨٣/٤٢ ألف المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

-----